الهجرة غير النظامية: قراءة في الدوافع والمآلات

أ.د حمزة مسعود الطوير *

تاريخ التقديم: 2026/06/15 تاريخ القبول: ٢٠٢٥/06/23 تاريخ النشر: 2026/06/30

المستخلص:

الهجرة غير النظامية هي تلك التدفقات البشرية التي تجري خارج الأطر القانونية المعتمدة عبر حدود الأقطار البرية والبحرية، دون وثائق رسمية أو إذن من دول العبور، تتشابك أسبابها بين دوافع الفقر والبطالة والنزاعات المسلحة وانهيار الدول وفساد الحكومات، مع غياب شبه تام لآفاق التنمية في بلدان المنشأ حيث يقع المهاجر فريسة بين أيدي شبكات التهريب والاتجار في البشر، ويركب قوافل الموت الصحراوي وقوارب الانتحار في البحار؛ لأجل الوصول إلى أحلام موهومة في أوربا، ومنافع مزعومة زينتها وسائل الإعلام، وسوّق لها تجار البشر وعصابات التهريب.

إن الهجرة غير الشرعية تمثّل صرخة إنسانية مدوية في وجه العالم، تعبّر عن فشل ذريع في تحقيق العدالة الدولية في توزيع المقدّرات وإيجاد فرص التعايش.

إن هذه الدراسة الوجيزة تحاول مهد بساط التنقيب أمام الباحثين وصنّاع القرار للنظر الجاد في أسبابها ومآلاتها، ثم بإيجاد الحلول الجذرية لها بدءا من حلحلة الظروف والإشكالات الدافعة لها في بلدان النزوح، ثم التعاون على مكافحتها والحد منها في بلدان العبور والمقصد.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية . قراءة . الدوافع . المآلات.

Abstract;

Irregular migration refers to the movement of people outside established legal frameworks across land and sea borders without official documents or permission from transit countries. Its causes are intertwined, including poverty, unemployment, armed conflicts, state collapse, and governmental corruption, coupled with a near-total absence of development prospects in the countries of origin. Migrants fall prey to human trafficking networks, embarking on perilous journeys across the desert and in boats of suicide at sea, all in pursuit of illusory dreams of Europe and purported benefits embellished by the media and marketed by human traffickers and smuggling gangs. This migration represents a resounding cry of humanity to the world, reflecting a profound failure to achieve international justice in the distribution of resources and the creation of opportunities for coexistence.

* عضو هيئة تدريس . مدرسة العلوم الانسانية، الأكاديمية الليبية، جنزور . Hamza.m.twair@gmail.com

This brief study attempts to pave the way for researchers and decision-makers to seriously consider the causes and consequences of displacement, and then to find radical solutions, starting with addressing the conditions and problems that drive it in the countries of origin, and then cooperating to combat it in the transit and destination countries.
Keywords: Irregular migration - Reading - Motives - Consequences.

المقدمة..

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

أتحدث في هذا العمل عن موضوع الساعة، ذلك الموضوع الذي يقضّ مضاجع الحكومات ويؤرّق مقاعد المسؤولين، ألا وهو الهجرة العبثية أو ما يُعرف بالهجرة غير النظامية.

هذه الظاهرة أصبحت من أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام العالمي لما تحمله من تداعيات إنسانية واجتماعية واقتصادية وأمنية بالغة التعقيد.

لقد تحوّلت الهجرة غير النظامية إلى نزوح بشري هائل يعاني منه العالم بأسره، خوفًا مما يترتب عليه من آثار خطيرة.

فرغم أن هذه الظاهرة لا تخلو تمامًا من بعض الجوانب الإيجابية. ومع ذلك، تبقى في مجملها خطرًا غير مسبوق بهذه الصورة والكيفية، إذ تؤدي إلى سلسلة من النتائج والعواقب التي تمسّ الدول المصدّرة للمهاجرين كما تمسّ الدول المستقبلة لهم، فضلا عما يتعرض له المهاجر نفسه من مخاطر وصعوبات.

مشكلة البحث:

في دول المنشأ، أي تلك التي ينطلق منها المهاجرون، تتجلى الهجرة غير النظامية كعلامة على أزمات هيكلية عميقة تعاني منها تلك البلدان، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. أما في دول الاستقبال، فتُلقي هذه الظاهرة بظلالها الثقيلة على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، لتصبح تحديًا يواجه الحكومات والمجتمعات على حد سواء. ومن ثم يتساءل الباحث عن أهم الأسباب الكامنة وراء التيار البشري المتدفق، فهل الهجرة العبثية ظاهرة فيزيائية طبيعية تعني مجرد التنقل من مكان تتعسر فيه ظروف الحياة إلى مكان أفضل وأكثر إمكانيات أم إنها حدث يجسّد معاناة المهاجرين وينبئ عن صنوف الاضطهاد وأشكال الفقر والجهل والبطالة ؟ وما آثار هذا التدفق البشري على دول العبور؟

ومن خلال هذا الطرح العلمي أدعو الباحثين والمهتمين وصناع القرار إلى القيام بـ قراءة تحليلية معمقة لأسباب هذه الظاهرة المركّبة، ودراسة تداعياتها المتعددة على المستويين المحلي والدولي، سعيًا إلى استجلاء الحلول الممكنة لمعالجتها والتخفيف من آثارها.

مفهوم الهجرة : تمثل الهجرة معلماً من المعالم الثابتة للحياة على المستوى الديني والاقتصادي والاجتماعي للأمم، وفي الإسلام تمثل حدثا عظيما في مسار الدعوة وخطوة واثقة في نشر التعاليم، إذ تجسّد بداية الانطلاق نحو تحرير الإنسان من عبودية النفس والتقاليد الموروثة؛ فبهجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة أشرق نور الإسلام؛ لينقذ البشرية من جحيم الشرك والوثنية، وليزيل الأصفاد والقيود التي تقف حجر عثرة أمام التقدم والحضارة، وليقي الإنسانية من التردي في مسالك الانحطاط البشري، فامتلأت الدنيا محبة وضياء وعلما ومعرفة، وانزاح كابوس الظلم والطغيان، وارتفعت الإنسانية بفضل تشريعات هذا الدين الجديد إلى درجات عليا من مراقي التفكير الناضج والوعي الحر والإدراك السليم .

وبعد قيام نظام وستفاليا ١٦٤٨م وإقرار مجموعة المبادئ التي تعد أساس النظام الدولي الحديث في إرساء مبادئ التعامل الدولي والعلاقات المجتمعية، وأصبح العالم وحدات إقليمية محددة تمثل العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية والسياسية للشعوب، وتم تقنين مجموعة من المبادئ المعيارية " تأسس عليها الإطار العالمي الجديد القائم على نظام الدولة والذي يمثل الآن الظاهرة الطبيعية في العلاقات بين الشعوب والدول" (محمد المغيربي- ط١- ٢٠٠٦م ص ٨) وبذا صار لكل دولة سيادتها وحدودها التي يجب احترامها المتبادل مع بقية الأقطار في التنقل والتزاور والأسفار، وفق إجراءات قانونية وبوثائق دولية معترف بها (جوازات السفر) التي بواسطتها يتم منح الإذن في الدخول والخروج من وإلى البلدان في كافة أقطار العالم، وكل ما خالف ذلك من طرق العبور فهو غير شرعي ويعد من العبث الممتنع شرعا وقانونا في دساتير الدنيا.

وبذا انقسمت الهجرة إلى نوعين: الأول هجرة مقننة مسموح بها وفق التشريعات والأعراف الدولية، وأخرى تعد من العبث والمخالفة لهذه الأعراف، وهي المقصودة في هذا البحث العلمي الذي يتأمل الباحث من خلاله الوقوف على بعض أسباب هذه الظاهرة، وإثبات أن العلاج لا يتأتى من طريق واحد، بل يحتاج إلى تعاون دولي وحلول حازمة تعالج جذور القضية؛ فإن العقل الإسلامي والعقل الإنساني الواعي عموما يتشاركان في تخطئة نشوء المأساة البشرية المتمثلة في الهجرة غير الشرعية، وزحف قوافل الموت عبر الصحاري والبحار، لما ينجم عن ذلك من نتائج عكسية وأضرار محققة بشكل يطغى على طموح النفع وآمال الاستفادة حتى على مستوى الفرد المهاجر نفسه، والله تعالى يقول: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وتقرر قواعد الشريعة المنسجمة مع عموم الأخلاق الإنسانية أنه " لا ضرر ولا ضرار " (مالك بن أنس- كتاب الأقضية- ر ٢١٧١- ٢/ ٢٩٠) كما تعمل الأنظمة الدولية والتشريعات القانونية المنبثقة عن المعاهدات

والاتفاقيات الدولية على احترام خصوصيات البلدان وسيادتها، وتمنع كل ما من شأنه أن يقوّض جوانب الاستقرار فيها " ويهدف التشريع الجنائي بشقيه الموضوعي و الإجرائي إلى إحداث التوازن بين حماية المصلحة العامة التي تمس كيان المجتمع وحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد "
(ياسر حسن كلزي– الرياض– ٢٠٠٧م – ص١)

إن الهجرة غير النظامية ليست مجرد حدث فيزيائي وانتقال بشري عابر من مكان لآخر، بل هي تجسيد حيّ للألم الإنساني، وصورة ناطقة لاختلالات داخلية تدفع الأفراد إلى المخاطرة بحياتهم في رحلات غير آمنة عبر الصحاري الوعرة والبحار الهائجة، في سبيل البحث عن مستقبل أفضل، أو بالأحرى، عن وميض أمل للحياة الكريمة.

وعند التأمل في هذه الظاهرة نجد أنها تجمع بين ألم المعاناة الفردية وأسباب البنية العميقة في المجتمعات الأصلية، فهي رسالة واضحة تعبّر بدقة متناهية عمّا تعانيه دول ما يسمى بالعالم الثالث من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية خانقة، تدفع بأبنائها إلى الهجرة والنزوح نحو الشواطئ الأوربية رغم علمهم بالمخاطر.

فهذه الظاهرة الفوضوية هي قبل كل شيء صرخة إنسانية تعبّر عن فقدان الأمل، وانهيار منظومة القيم التي تربط الإنسان بأرضه ووطنه. فالمهاجر في قرارة نفسه لا يرغب في مغادرة وطنه، لكن الظروف القاسية تدفعه دفعًا إلى ذلك، فيغادره حزينًا وهو يدرك أن الوطن البديل لن يكون أكثر رحمة مما تركه مرغما.

الأسباب الداعية إلى الهجرة:

يأتي العامل الاقتصادي في مقدمة الأسباب الدافعة نحو الهجرة غير النظامية، إذ تمثل الأوضاع المعيشية الصعبة، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف فرص التنمية أبرز العوامل التي تدفع الأفراد إلى خوض مغامرة الهجرة رغم المخاطر الجسيمة التي تكتنفها.

فوق اقتحام مغامرة الموت، تأتي الأسباب الاقتصادية في مقدمة الدوافع التي تغري بالأفراد نحو هذه المغامرات العبثية، حيث تمثل البطالة، وانعدام فرص العمل، وانتشار الفقر المدقع، والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة بين دول المنشأ ودول الاستقبال، أهم المحركات الأساسية للهجرة الفوضوية غير النظامية. فبينما يعيش جنوب القارة الإفريقية ظروفاً قاسية من التأخر، والجهل، والفقر، والمرض، والجريمة، تنقل وسائل الإعلام في دول الشمال في أوربا صوراً مغايرة، تزخر بالرفاه والنظام والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، مما يخلق لدى الطبقات الكادحة والبائسة

في دول المنشأ حلمًا مثاليًا بالهجرة نحو الجنّة الموعودة في البلدان الأوربية المتحضرة، حيث الرفاه، واحترام حقوق الإنسان والاعتراف بآدمية الإنسان، وأحقّيته في الحياة .

فعلى الرغم من أن حقوق الإنسان في الدول العربية والافريقية قد شهدت شيئا من التطور على الصعيد النظري، فهو لايزال على استحياء في مجال التطبيق، فما تزال " هناك فجوات كبيرة وعميقة بينها وبين حقوق الإنسان على النطاق العالمي، بخاصة في الدول الصناعية المتقدمة" (عبد المحسن حسين – لندن– ص٤) حيث تحول بعض الظروف و العوامل الخارجية دون تحقيق وتطبيق واستكمال حقوق الإنسان التي هي معيار إنسانيته، ومرتكز كرامته في الحياة.

ثم إن الواقع الاقتصادي الخانق في البلدان المصدّرة للهجرة، بخاصة في العالم العربي والإفريقي، يدفع إلى البحث عن آفاق جديدة يتوهم الفقير أنها أكثر عدلاً ورخاءً واستقرارًا، حيث أنه " مع تزايد معدلات النمو الاقتصادي في مناطق يتناقص الغذاء والنمو في مناطق أخرى بشكل أكثر حدّة، ويتجاوز الفقر حدوده ليهدد شعوبا بالمجاعات والأمراض والموت" (المكتبة الرقمية – التنمية وحقوق الإنسان – ص١) وتبقى البطالة في طليعة هذه الأسباب، إذ تُعدّ من أبرز العوامل المؤثرة في قرار الفرد بالهجرة. فحينما يعجز الشاب عن تأمين مصدر رزق كريم له ولأسرته، يبدأ بالبحث عن بدائل أخرى داخل وطنه، فإن لم يجد، يتجه إلى الخارج أملاً في حياة أفضل.

ولا شك أن البطالة لا تعني فقط انعدام الدخل، بل تمتد آثارها إلى غياب الأمن الاجتماعي، وضياع الوقت، وفقدان الثقة بالنفس، وموت الطموح. كل ذلك يولّد لدى الشباب إحباطًا نفسيًا عميقًا، يدفع الكثيرين إلى الهجرة والتخلي عن الوطن، في محاولة لإشعال شمعة الأمل في مكان آخر يظنون أنه سيمنحهم الأمن والاستقرار.

كما أنّ فقدان السوق المحلي في دول المنشأ لقدرته على استيعاب الكفاءات والخريجين الجدد يُعدّ من أكبر المآسي التي تواجه المجتمعات النامية، فحين يتخرج الشباب المؤهلون والمبدعون، ولا يجدون فرصًا للعمل أو الإسهام في تنمية بلدانهم، تضيع طاقاتهم هدراً، وتبدأ هجرة العقول. وهذه الهجرة الفكرية والعلمية لا تقل خطورة عن الهجرة الجسدية عبر الحدود، لأنها تسلب الأوطان عناصر التنمية الحقيقية.

وتؤكد الإحصاءات العالمية أنّ المناطق التي تشهد معدلات بطالة مرتفعة هي نفسها التي تسجّل رقما قياسيا في الجريمة والفساد، ونسبة أعلى من الهجرة غير النظامية، أو حتى النظامية المقننة، مما يبرهن على العلاقة الوثيقة بين غياب فرص العمل وظاهرة النزوح الجماعي، ومن ثم

فإنّ معالجة مشكلة البطالة محليًا تمثل خطوة أساسية وفعّالة في الحد من الهجرة وتحقيق التنمية المستدامة في دول المنشأ.

حيث يواجه العاجزون عن إيجاد فرص عمل في أوطانهم، ويُحرمون من استثمار قدراتهم في مشاريع تنموية حقيقية، في المجتمعات الأخرى صدامًا ثقافيًا واجتماعيًا، ونفورًا من قبل المجتمعات المستقبلة، فضلًا عن المخاطر الجسيمة التي تعترض طريقهم أثناء رحلة الهجرة نفسها. وهكذا، يتحوّل الإنسان إلى غريب في وطنه قبل أن يكون غريبًا في بلاد الآخرين، نتيجة غياب التخطيط العلمي لاستيعاب الطاقات البشرية وتوظيفها في خدمة التنمية الوطنية.

لقد تقرر لدى الخبراء والمهتمين أن إهمال الكفاءات الوطنية وعدم استثمارها يعدّ من أخطر مظاهر الفشل التنموي في دول المنشأ الفتي تنطلق منها مواكب الهجرة الجماعية، إذ تترك هذه الطاقات دون توجيه أو دعم حقيقي، فتتحول من طاقة إنتاجية واعدة إلى عبء اقتصادي واجتماعي. ولو أُحسن توجيه هذه القدرات واستُثمرت في مشروعات تنموية مدروسة، لكانت قادرة على إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني، بل وأسهمت في تحسين الأمن المعيشي للأسر واستقرار المجتمع.

فالمشروعات التنموية لا تخلق فرص عمل فحسب، بل تسهم كذلك في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وفي الحد من الدوافع الداخلية للهجرة عبر غرس الأمل في النفوس وإحياء الثقة بالمستقبل. ومن هنا، فإن إصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول يُعدّ ضرورة ملحّة، لأن استمرار الأوضاع الراهنة لا يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة وازدياد نزيف الطاقات الشابة.

إنّ الدول التي تُصدّر موجات متزايدة من المهاجرين، لتستغني عن قدراتها البشرية هي في الغالب تلك التي تعاني من خلل هيكلي في العدالة الاجتماعية، ومن تفاوت طبقي حادّ بين الأغنياء والفقراء؛ لبعدها عن منهج الحق ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْناكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثى وَجَعَلْناكُمْ شُعُوباً وَقَبائِلَ لِتَعارَفُوا﴾ (الحجرات – الآية ١٣) فحين تستأثر فئة محدودة بالثروة والسلطة، وتُترك الأغلبية تكافح لتأمين لقمة العيش، تنشأ في نفوس الناس مشاعر ظلم وحرمان، ويتولد الإحساس بفقدان الانتماء للوطن.

ويؤدي هذا الوضع إلى تفكك النسيج الاجتماعي، وازدياد الفجوة بين الطبقات، وظهور مشاعر الحقد والحسد، وانتشار الجريمة والظواهر الهدامة. ومع تفاقم هذا الواقع، يصبح الفقر ليس مجرد

حرمان مادي، بل حرمانًا من الكرامة الإنسانية، ومن التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والسكن اللائق، وكل مقومات الحياة الكريمة.

ولعل في هذا سر المعنى في تعوّذ رسول الله ﷺ من الفقر بقوله " اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهرم، والمأثم والمغرم، ومن فتنة القبر وعذاب النار، ومن شر فتنة الغنى، وأعوذ بك من فتنة الفقر (البخاري – كتاب الدعوات – باب التعوذ ... ر. ٦٣٦٨)

إن المقاصد الكبرى للإسلام التي قام عليها ولأجلها التشريع، وتعدّ من الضروريات التي تتوقف عليها حياة الناس، وبدونها تختل نظم الحياة هي الدين والنفس والعقل والمال والنسل، " وحفظ هذه الضرورات يكون بما يقيم أركانها ويحفظ قواعدها، فيقيم أصل وجودها على سبيل الدوام، وما يدفع عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها" (أبوبكر السرلري – ٢٠٢٣م- ص٤٦)

وحين يعجز المرء عن تحقيق ذاته في وطنه، ويشعر بأن المجتمع لا يقدّره ولا يتيح له فرصًا عادلة للنجاح، يبدأ التفكير بالهجرة كخيار قسري، لا حبًا في الرحيل، ولكن هربًا من واقع لا يُطاق. وهكذا تتحول الهوة الطبقية وغياب العدالة إلى وقودٍ للنزوح الجماعي نحو دولٍ يُخيَّل للناس أنها "جنة الله على الأرض"، بينما هي في الواقع أوهام تُروَّج عبر الإعلام وصور الرفاه الغربي.

إنّ هذا الواقع المرير الذي تعيشه كثير من المجتمعات النامية، بما يحمله من فقرٍ وضياعٍ وتفاوتٍ اجتماعيٍّ قاسٍ، جعل من الهجرة حلمًا يراود أذهان المواطن، حتى وإن كانت محفوفةً بالمخاطر ومظلّلةً بشبح الموت الذي لا يفارق العيون. فحين تُغلق أمام الإنسان أبواب العيش الكريم في وطنه، تصبح الهجرة في نظره طوق نجاةٍ أخيرًا، ولو كانت نهايتها مأسوية.

لذا فإنّ معالجة هذه الظاهرة لا يمكن أن تقوم على الدعم المؤقت أو المساعدات العابرة، بل تستوجب رؤية شاملة ترتكز على تمكين الفئات الهشّة اقتصاديًا وعلميًا، وبناء سياسات تنموية عادلة تتيح للجميع فرصًا متكافئة في التعليم والعمل. فالقضاء على الفقر لا يحقق فقط استقرارًا معيشيًا، بل يسهم أيضًا في إرساء مجتمعٍ متوازنٍ ومتماسكٍ تسوده روح الأمل والسلام.

ولا شك أن معيار التطور والارتقاء بالمجتمعات يثبت أن الأوطان القوية هي التي تنجح في استثمار طاقاتها البشرية وصون كرامة أبنائها، لا التي تفرّط في قدراتها البشرية لتراهم يغامرون بحياتهم عبر القفار والبحار.

ومع ذلك، فإنّ الأسباب الاقتصادية ليست وحدها وراء ظاهرة الهجرة غير النظامية، إذ يرافقها عوامل أخرى لا تقلّ خطورة، منها: السبب السياسي– الأمني– ففي كثير من الحالات، تكون الهجرة

مهربًا من أوضاع سياسية مأسوية خانقة، أو وسيلة للنجاة من أنظمة استبدادية تمارس القمع وتضيّق على الحريات وتمنع التعبير عن الرأي.

إنّ المواطن في مثل هذه البيئات يعيش خوفًا دائمًا من الملاحقة والاضطهاد، وتُسلب منه أبسط حقوقه في الكرامة والحرية والتعبير عن الرأي، فيجد نفسه مضطرًا للفرار بحثًا عن الأمن والأمان.

ويُضاف إلى ذلك الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة وأشكال الفوضى والهرج التي تمزّق بعض الدول، فتدفع شعوبها إلى الهجرة كوسيلة للبقاء.

وفي المقابل، تروّج بعض وسائل الإعلام في الغرب صورة مثالية خادعة عن تلك الدول، تُظهرها على أنها مواطن للحرية والعدالة والمساواة، بينما الواقع مختلف تمامًا. فيقع المهاجرون في فخّ الانبهار الإعلامي، معتقدين أن الغرب هو الحاضن الحقيقي للقيم الإنسانية، في حين أن ما يُبثّ من دعاية وزخرف قولٍ ما هو إلا صورة مزيفة تخفي وراءها واقعًا صعبًا وتمييزًا خفيًا يعاني منه المهاجرون بعد وصولهم.

إنّ السبب السياسي–الأمني يُعدّ من أبرز المحركات العميقة للهجرة غير النظامية، إذ يجد كثير من الأفراد في الرحيل عن أوطانهم مخرجًا قسريًا من واقعٍ سياسيٍّ مرير، ومن أنظمةٍ استبداديةٍ تمارس القمع وتضيّق على الحريات وتُخضع الشعوب لهيمنة الخوف والرقابة. ففي دولٍ عديدة من دول المنشأ، بات المواطن يفتقد إلى أبسط مقومات الحياة السياسية الحرة؛ فلا حرية تعبير، ولا عدالة في توزيع الفرص، ولا مشاركة حقيقية في القرار العام، مما يجعل الفرار بحثًا عن الأمن والكرامة خيارًا لا مفرّ منه.

الأنظمة المستبدة التي تُقصي المثقفين وتُقمع الفكر الحر وتتعامل مع الرأي المختلف كجريمة، تزرع في نفوس شعوبها الإحباط واليأس وفقدان الثقة في الوطن، وهو ما يفتح الطريق واسعًا أمام نزيف الهجرة. فحين تُفقد الكرامة، ويتحول المواطن إلى رقم في معادلة سياسية جامدة، يصبح البحر في نظره أرحم من أرضٍ لا تحتضنه.

وفي المقابل، تُقدِّم بعض الدول الغربية نفسها من خلال دعايات إعلامية براقة على أنها رموز للحرية والعدالة والمساواة، بينما الواقع يكشف عن صورة مزدوجة: فمؤسسات تتحدث عن حقوق الإنسان، لكنها في كثير من الأحيان تمارس التمييز ضد المهاجرين وتغلق حدودها في وجوههم.

وهكذا، يصطدم الحالمون بالديمقراطية الموعودة بواقعٍ قاسٍ من التهميش والعنصرية والاغتراب، ليكتشفوا أن ما رُوِّج لهم لم يكن سوى زخرف قولٍ وخداع إعلامي.

إن وسائل الإعلام المختلفة تعدّ المصدر الرئيس لاكتساب الثقافة والمعرفة لمختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، وهي المصدر المعوّل عليه عالميا ورسميا في عرض السياسات السياحية والدعاية لاستقطاب المسافرين لأجل الانتفاع المادي " فالقنوات الفضائية تحتل الصدارة في التاثير على المشاهد ... بما تمتلكه من إمكانات الصورة والصوت والحركة الفنية المدعَمة بالألوان الجذّابة التي تؤثر على الناس وتجذب انتباههم " (فتحي رمضان – أنواع الضوابط الاجتماعية –٢٠٠٨م ص ٤٣)

إنّ فشل الحكومات في تحقيق الأمن والاستقرار، وعجزها عن صياغة سياسات عادلة تحفظ كرامة الإنسان، هو الذي يغذي هذا النزوح المستمر. فحين تفقد الدولة مبدأ العدالة والمساواة، ويغيب الاستقرار النفسي والاجتماعي عن المواطن، تنهار مقومات الانتماء الوطني، ويغدو الهروب إلى المجهول بحثًا عن الكرامة خيارًا مؤلمًا لا مهرب منه.

ولا شك أن التنمية المستدامة ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية ، فمنذ أن وجد الإنسان على وجه البسيطة سعى جاهدا إلى تنمية قدراته وإمكاناته ومقومات عيشه كوسيلة لتحسين للارتقاء بمستواه المعيشي وتحسين وضعه، " الأمر الذي لا يمكن تحققه إلا من خلال الاحتماء من كل ما يهدد أمنه الجسدي و الاجتماعي والنفسي " (قاسم سعدون – المؤتمر العلمي حول السياسات الأمنية – ٢٠٢٣م – ص١١) إذ إن العيش في مجتمع أو محيط آمن يرتكز على الاستقرار الأمني والسياسي وما يغيّب أشكال الفوضى والصراعات والعنف، حيث لا يمكن تجاهل أو تهميش العلاقة التبادلية بين التنمية وأمن البلاد، حيث يمثل الأمن المجتمعي العام المرتكز الرئيس لنجاح التنمية، ومن ثم جعل الشارع قوانين وتشريعات تحقق الأمن وتحدث الاستقرار النفسي للفرد والمجتمع، ولأجل ذلك " اقتضت الحكمة البالغة والرحمة الواسعة أن شرع الله العقوبات على الجنايات الواقعة بين الناس بعضهم على بعضفي النفس والبدن والعرض والمال، فرتّب على كل جناية ما يناسبها من العقوبة ويليق بها من النكال " (عبد السلام الشريف– ١٩٨٦م– ص١١)

وإلى جانب العوامل السياسية والأمنية، تتفاقم الأوضاع بفعل الانهيار الاجتماعي والخدماتي في بلدان المنشأ: كتدهور البنى التحتية، وتراجع قطاعات الصحة والتعليم، وضعف العدالة الاجتماعية، وازدياد معدلات الفقر والبطالة. كما تلعب الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية – مثل

الجفاف والتصحر والفيضانات المتكررة – دورًا مهمًا في دفع السكان إلى النزوح الداخلي والخارجي، بحثًا عن بيئة أكثر أمانًا واستقرارًا.

هذه الأزمات البيئية والسياسية والاقتصادية المتشابكة تضع الإنسان أمام معادلة قاسية: فإما أن يواجه الموت في وطنه بسبب الفقر أو القهر، أو أن يخاطر بحياته عبر القفار والبحار بحثًا عن حياة أكثر إنصافًا. ولذا، فإنّ معالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية لا يمكن أن تتمّ إلا عبر مقاربة شاملة إنسانية توازن بين الأبعاد الأمنية والحقوقية والتنموية، وتستند إلى رؤية تُعلي من شأن كرامة الإنسان وتطلعاته إلى حياة كريمة وآمنة.

إن الهجرة غير النظامية: مأساة إنسانية تعكس أزمات السياسة والعدالة والبيئة ، فهذا الزحف البشري المأساوي غير النظامي، وغير المقنن يشكّل صرخة عالية تعبّر عن أنين المواطن المهاجر الذي يفرّ من موتٍ إلى موت، ومن قدرٍ إلى قدر، بحثًا عن حياة يظنّ أنها أكثر إنصافًا وعدلًا، إذ يرى الكثير من المهاجرين في الغرب ديمقراطيةً ومؤسساتٍ عادلة وحقوقَ إنسانٍ مصونةً وأمنًا مستتبًّا، لكنهم لا يعلمون أن الجريمة في أوروبا وأمريكا تفوق أضعافًا مضاعفة مجموع الجرائم في العالم الإسلامي، وأن العدالة هناك ليست دومًا كما تُصوّرها الدعايات الإعلامية المزيفة، ومن ثم تنامت الصيحات التي تنادي بوضع حد للإجرام لاسيما في أمريكا ودول الغرب، فعلى الرغم مما يحدث من تنوع العقوبات وظهور بدائل عصرية جديدة لها " تصاعدت حدّة الجريمة واتخذت أبعاداً جديدة على المستويين الوطني والدولي، وبات واضحا الاجماع على حتمية التعاون الدولي لمواجهة تصاعد حركة وأنواع الإجرام الحديث" (محمد مؤنس– الرياض– ١٤٣١هـ – ص٣)

ولا شك إن لكل دولة أراضيها الأقليمية ذات الحدود الواضحة التي تحدد اختصاصاتها القانونية ونطاق سلطتها السياسية بحيث تكون السلطة الشرعية لحاكم تلك الدولة نافذة على الأفراد والموارد داخل تلك الحدود الإقليمية كم فاختيار الحاكم العادل مثلًا من المسائل التي تركها القرآن الكريم للاجتهاد بما يوافق مصالح الناس وظروفهم، لكن حين تتخلى الأنظمة عن جوهر العدل والمساواة، وتستبدّ بالرأي وتفرض الطاعة بالقهر، فإنها تفقد الشرعية، ويفقد المواطن ثقته في السياسة، وتتحول الدولة إلى سجن كبير، ومن ثم فإن الحكومات التي تزعم النزاهة بأنها حامية للأمن تتذرع ، لكنها في الواقع تضلل الرأي العام بسياسات قهرية تسلب الإنسان حريته وكرامته. وحين يغيب مبدأ العدالة، ويُنتزع الاستقرار النفسي من المواطن، يصبح الفرار بحثًا عن حياةٍ أفضل هو الخيار الوحيد أمامه، حتى لو كانت المخاطرة بحياته ثمنًا لذلك.

إن الهجرة غير النظامية ليست تحديًا أمنيًا فحسب، بل هي انعكاس لأزمات عميقة يعيشها الأفراد والمجتمعات في أوطانهم. فهي تتطلب مقاربة شاملة إنسانية توازن بين الأبعاد الأمنية والحقوقية والتنموية، وتُراعي كرامة الإنسان وتطلعاته إلى حياة كريمة وآمنة.

من تداعيات الهجرة غير النظامية :

تؤدي هذه الظاهرة إلى تغيرات وتحولات جوهرية ومهمة في طبيعة واحتمالات المجتمع السياسي الوطني في القطر أو الدولة الوطنية، فتحدث . تنامي القضايا والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتجاوزة للحدود والتي تؤدي إلى اختلاط الأعراف وعدم وضوح المشروع المحلي وطمس التمايزات المعبرة عن سيادة الدولة (ينظر المغيربي محمد- ٢٠٠٦م- ص٥)

كما إن تتدهور الأوضاع الاجتماعية في بلدان المنشأ نتيجة انهيار البنى التحتية وضعف الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم، فضلًا عن تفشي الظلم الاجتماعي وانعدام العدالة. كما أن الأسباب البيئية لا يمكن إغفالها، فالتغيرات المناخية والتصحر والكوارث الطبيعية من جفاف وفيضانات متكرّرة تؤدي إلى نزوح السكان من أراضيهم الزراعية نحو المدن أو خارج الحدود بحثًا عن حياة أفضل.

وقد زادت الأزمات مثل جائحة كوفيد- ٢٠١٩م من تفاقم الأوضاع، وكشفت عن عجز الحكومات عن إيجاد حلول حقيقية للأزمات المتكررة. هذا العجز يعمّق الإحباط واليأس، ويدفع بالكثيرين إلى ركوب البحر أو المجازفة في طرق الهجرة غير النظامية رغم المخاطر المهلكة.

كل هذه العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية تُبرز ضرورة إعادة التفكير في السياسات المحلية والدولية، من خلال خطط علمية واقعية تراعي الإنسان في جوهره، وتعيد التوازن بين الحقوق والأمن، وبين الكرامة الإنسانية ومتطلبات التنمية المستدامة.

لقد صار العالم اليوم يشهد حراكا معلوماتيا وتدافعا تقنيا ومعرفيا ومسيرة بنائية يتسابق فيها الجميع و " يتقدم فيها من يسعى بجهد وحكمة ليبلغ مراتب التميز والحفاظ على مقدرات حياته، وقد تجاوزت كثير من الأمم مجرد المواكبة وفرضت نفسها على المجتمع الدولي بصيانة سيادتها الوطنية وحماية أراضيها ومقدراتها" (الواقع وإمكانات التطوير – ط١- ٢٠١٩م –ص٨) و تعمل على توظيف إمكاناتها وطاقاتها لصالح شعوبها دون غيرها، وفي مقابل ذلك فإنّ عجز الحكومات عن إيجاد حلول واقعية للأسئلة الصعبة التي تبرز في الأزمات والكوارث الطبيعية والبيئية يفاقم معاناة الشعوب، ويكشف هشاشة أنظمتها السياسية والاجتماعية. وتثير هذه الأوضاع تساؤلات جوهرية

حول طبيعة المعاناة الإنسانية وإمكان التوفيق بينها وبين الإيمان بإله رحيم، كما بيّن المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في أحد بياناته التي تناولت الأبعاد الأخلاقية واللاهوتية للأوبئة والكوارث، مؤكّدًا أنّ هذه الأحداث يجب ألا تُفهم كعقاب إلهي بقدر ما هي سنن كونية تختبر صبر الإنسان وثباته. كما عبّر الشاعر عنها بقوله:

ثمانيةٌ تسري على المرءِ دائمًا * وكل امرئ لا بد يلقى الثمانية**

سرورٌ وحزنٌ، واجتماعٌ وفرقةٌ * وعسرٌ ويُسرٌ، ثم سُقمٌ وعافيةٌ.**

فهذه المتناقضات تمثل جوهر الوجود الإنساني، وعلى الإنسان أن يستعدّ لها بالصبر والإيمان والعقل.

لكنّ الخطاب الديني والثقافة البيئية في كثير من الدول أصبحت مغيبة تماما أو شبه غائبة، – لا سيما المجتمع الإفريقي الواقع بين مطرقة الفقر وسندان التنصير – مما أفقد المجتمعات القدرة على التعامل الواعي مع الكوارث، فصار الهروب أو الهجرة هو الحلّ الوحيد في نظر الكثيرين. ويضاف إلى ذلك دور الإنسان نفسه في تعقيد الأزمة من خلال شبكات التهريب والجريمة المنظمة التي حولت الهجرة إلى سوقٍ مربحة تُتاجر بآلام البشر وآمالهم.

ولعل من أخطر تداعيات الهجرة غير النظامية تفكّك البنية الأسرية في دول المنشأ، إذ يغادر الشباب، فيتأثر توازن المجتمع وتزداد نسب العنوسة والانحراف والجريمة. كما أنّ غياب الكفاءات المنتجة من فئة الشباب يؤدي إلى استنزاف طاقات الإبداع والعطاء في هذه الدول، في حين تستفيد منها دول الاستقبال. ومن أخطر النتائج كذلك الاختراق الثقافي والديني، إذ يعود بعض المهاجرين وقد تشربوا بثقافة الغرب وتدييناته، فينقلونها إلى مجتمعاتهم الأصلية، مما يفتح الباب أمام موجات تنصيرية وثقافية مقلقة.

ورغم ما تدرّه الهجرة من مبالغ وأرقام مالية يتم تحويلها تدعم الأسر في بلدان المنشأ، فإنها لا تُعد مبررًا كافيًا لتفريغ الأوطان من شبابها، حيث تتظافر الجهود في البلدان المتقدمة لتشكل منظومة متكاملة لرعاية الشباب والاهتمام بالموهوبين والمرموقين وتوظيف ملكات الإبداع فيهم لصالح بلدانهم، بما يكفل التنمية والتطوير على المستويين البشري والمادي.

إن الظروف العصرية والتحديات الحياتية القائمة في العالم تستدعي من الحكومات والبلدان الاهتمام بالفكر الإبداعي والجسد المنتج والسعي المستمر للاهتمام بكافة أبناء البلد، وتوفير فرص

العيش الكريم داخل مجتمعاتهم والاستفادة من طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية، " وتسعى المجتمعات البشرية إلى رعاية وتربية أبنائها بطريقة تجعلهم أكثر انتماءً وإنتاجا وتأثيراً في تلك المجتمعات " (الفورتية سامية– نحو بيئة محفزة للابداع – ٢٠١٠م –ص ٤٢) بخلاف ما يحدث الآن في البلدان الأفريقية وغيرها من الدول النامية التي أضحت بيئة طاردة يستنزف سراب أوربا طاقاتها وعقولها، ويفر أبناؤها من جحيم العيش فيها إلى موت متوقع أو فشل ذريع أو وصول إلى الحلم نادر .

أما في دول الاستقبال، فتتسبب الهجرة غير النظامية في ضغط كبير على البنى التحتية والخدمات العامة مثل التعليم والصحة والإسكان والمياه والكهرباء، كما تزيد من معدلات الجريمة والقلق الأمني.

ولمعالجة هذه الظاهرة، لا بد من مقاربة شاملة تنظر إلى الأسباب لا إلى النتائج فقط؛ فالمعالجات الأمنية وحدها غير كافية، بل ينبغي أن تُدمج فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، من خلال دعم التنمية المستدامة في دول المنشأ، وضرب شبكات التهريب والاتجار بالبشر بيدٍ من حديد، مع تعزيز التعاون الدولي والتوعية المجتمعية حول مخاطر الهجرة غير النظامية وتوفير البدائل الآمنة.

كما يجب أن يكون الخطاب الإنساني والديني والإعلامي ركيزة أساسية في إعادة بناء الوعي الجمعي، ونشر ثقافة الصبر والعمل والإصلاح بدل الهروب واليأس. فالهجرة غير النظامية ليست مغامرة ترفيهية ولا خيارًا بطوليًا، بل هي مهنة يأس وموتٍ، تعبّر عن خللٍ عميقٍ في منظومات العدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ولا يمكن أن تتحقق حماية الحدود دون أن تترافق مع حماية الإنسان وكرامته، إذ إنّ صون الكرامة الإنسانية هو الشرط الأول لبقاء الأوطان واستقرارها. فالمهاجر، قبل أن يركب قوارب الموت، يحتاج إلى وطنٍ يحتويه وعدالةٍ تحميه وأملٍ يمنحه سببًا للحياة.

إذ تُسهم هذه الصورة الوردية التي يروّج لها الإعلام الغربي في تضليل الكثير من الشباب، فيظنون أن الهجرة إلى تلك الدول هي مفتاح الخلاص من الفقر والاضطهاد، وبوابة نحو حياة كريمة ملؤها العدل والمساواة. غير أن الواقع يُثبت عكس ذلك، فبمجرد وصول المهاجر إلى "جنة الأحلام"، يصطدم بحواجز التمييز العنصري، وصعوبة الاندماج، واستغلال اليد العاملة الرخيصة، فضلًا عن المعاناة النفسية الناتجة عن الغربة وفقدان الهوية والانتماء.

إنّ هذه المعاناة المزدوجة – في الوطن وفي المهجر – تُعبّر عن أزمة عميقة الجذور، لا يمكن معالجتها فقط من خلال المساعدات الإنسانية أو الحلول الأمنية، بل تتطلب رؤية شاملة تعيد الاعتبار للإنسان في وطنه. فتمكين الشباب اقتصاديًا، وتوسيع مجالات الحرية، وإصلاح الأنظمة السياسية، وتوفير بيئة تعليمية ومهنية عادلة، هي الخطوات الحقيقية للحد من الهجرة غير النظامية. كما أنّ على الدول المستقبلة للمهاجرين أن تتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية، وأن تتعامل مع المهاجرين بوصفهم بشرًا يبحثون عن الأمان والكرامة، لا أرقامًا في ملفات أو أدوات لسدّ النقص في سوق العمل.

وفي النهاية، تبقى الهجرة – رغم قسوتها – مرآةً تعكس فشل السياسات التنموية في دول الجنوب، وتُظهر الحاجة الملحّة إلى بناء أوطانٍ عادلة قادرة على احتضان أبنائها، ليكون الحلم بالهجرة استثناءً لا قاعدة، والكرامة في الوطن بديلاً عن السراب خلف الحدود.

الخاتمة:

في ختام هذه التأملات العلمية لظاهرة الهجرة غير النظامية (العبقية) توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

- انقسمت الهجرة إلى نوعين: الأول هجرة مقننة مسموح بها وفق التشريعات والأعراف الدولية، وأخرى تعد من العبث والمخالفة لهذه الأعراف
- تعدّ ظاهرة الهجرة العبثية خطرا غير مسبوق ومعضلة مجتمعية تؤدي إلى سلسلة من النتائج والعواقب التي تمسّ الدول المصدّرة للمهاجرين كما تمسّ الدول المستقبلة لهم، فضلا عما يتعرض له المهاجر نفسه من مخاطر وصعوبات.
- للإعلام الغربي دور كبير في إغراء المعوزين وذوي الاحتياج في الدول الأفريقية بالسفر إلى أوربا التي تبدو لهم كجنة ترفل بالنعيم والاستقرار.
- إهمال الدول والحكومات وعدم الاهتمام بالكوادر البشرية ومحاولة تحسين ظروف الحياة مهّدا ممرا واسعا لخروج مئات الألوف تجاه أوربا في رحلات غالبا ما تنتهي بنهايات مأسوية.

التوصية:

بضرورة تناول هذه الظاهرة بشكل أوسع لوضع الحلول الناجعة لصد هذا النزوح البشري.

ثبت المصادر

- القرآن الكريم– مصحف المدينة المنورة – رواية حفص عن عاصم

١– أنواع الضوابط الاجتماعية الواجبة في مواجهة السلوك المنحرف– فريق من الباحثين– منشورات مركز الدراسات الاجتماعية –ط١ – ٢٠٠٨م

٢– الجرائم الإنسانية في نظام المحكمة الدولية – محمد مؤنس محب الدين– مكتبة الملك فهد – الرياض– ١٤٣١هـ

٣– حقوق الإنسان في مواجهة سلطات الضبط الجنائي – ياسر حسن كلزي– ط١– الرياض – ٢٠٠٧م

٤– السلطة في الإسلام– عبد الجواد ياسين – المركز الثقافي العربي– الدار البيضاء المغرب– ط١ – ١٩٩٨م

٥– صحيح البخاري – محمد بن إسماعيل البخاري – طبعة دار الشعب – القاهرة –ط١

٦– في العولمة – محمد زاهي المغيربي– منشورات المركز العالمي– ط١ – ٢٠٠٦م

٧– المبادئ الشرعية في أحكام العقوبات – عبد السلام محمد الشريف– دار الغرب الإسلامي – بيروت– ط١– ١٩٨٦م

٨– مدخل لثقافة حقوق الإنسان في ظل التطور الدولي– عبد الحسين شعبان– لندن .د.ت

٩– الموطأ– مالك بن أنس الأصبحي– مراجعة نخبة من العلماء– منشورات دار الآفاق – المغرب– ط١– ١٩٩٠م

١٠– الواقع وإمكانات التطوير – الجمعية الليبية للجودة والتميز في التعليم – ط١– ٢٠١٩م

١١– الوقف الإسلامي تنمية اقتصادية ونهضة حضارية– مركّب دار تليل السياحي– صبراته ليبيا ٢٠٢٣م

١٢– نحو بيئة محفزة للإبداع – المؤتمر الوطني لرعاية الموهوبين – الجمعية الوطنية للمتفوقين – طرابلس – ط١ – ٢٠١٠م